

جدلية الديمقراطية والتنمية في أفريقيا*

أ.د. محمد زاهي بشير المغيربي**

مقدمة:

إن تاريخ أفريقيا هو سلسلة طويلة ومتصلة من النضال للانعقاد من كل أشكال السيطرة والقمع سواء كان ذلك سيطرة وقمع الاستعمار الخارجي أم الاستبداد الداخلي أو التخلف المزمن ، إلا أنه من الملاحظ خلال هذا النضال الطويل أن الديمقراطية لم تحتل مكانة رئيسية ضمن الأولويات والخيارات . وفي واقع الأمر فإن الاتفاق الذي كان سائداً لدى الكثير من الدوائر الأكاديمية والسياسية هو أن الديمقراطية غير مهمة ولا معنى لها ضمن السياق الأفريقي .

لقد تضافرت عوامل قوية لتدعيم هذا الموقف المضاد للديمقراطية واحتمالاتها في أفريقيا ، فالدول الاستعمارية لم تستطع تبرير الاستعمار إلا من خلال نشرها وترويجها لأسطورة وأكذوبة أن الأفريقيين في وضع حضاري متدنى لا يمكنهم من حكم أنفسهم وأنهم بحاجة إلى من يحكمهم ويقودهم على طريق الخروج من الهمجية والحياة البدائية والتخلف ، وبالتالي ، اخنقت الديمقراطية فكرياً من الخطاب السياسي وعملياً من الممارسات السياسية للمستعمرين الأجانب .

بعد الاستقلال السياسي ، استمر الزعماء السياسيون الأفريقيون على المنوال ذاته ، وأسسوا نظاماً تسلطية استبدادية بحجة وذريعة أنه من الضروري السعي أولاً وقبل كل شيء لتحقيق التنمية ، وأن ذلك سيتحقق بصورة أفضل وأسرع عن طريق منح دعم وتأييد غير مشروط للقيادة السياسية . وإذ لم يأت هذا التأييد طوعاً لجأت نظم الحكم الأفريقية للقمع وتجريم المعارضة السياسية.

بصفة عامة ، ساعدت الظروف السياسية الدولية السائدة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية على القبول والتسامح مع هذه الميول والنزعات السياسية ، بل والعمل على تشجيعها ودعمها في بعض الأحيان ، فالدول الاستعمارية السابقة المتلفة للتأثير على القابضين الجدد على مقاليد السلطة والقوة ، قدمت لهم الدعم وتسامحت مع ممارستهم السياسية القمعية .

* ألقى هذا البحث في ندوة " مستقبل الديمقراطية في أفريقيا " التي أقيمت بمركز البحوث الأفريقية بجامعة القاهرة خلال الفترة 17-19 / 3 / 2002

** أستاذ العلوم السياسية ، جامعة قاروننس ، بنغازي ، ليبيا

وبتأثير ضرورات الحرب الباردة تجاهلت القوى العظمى الخرق المستمر لحقوق الإنسان ، وبحثت عن حلفاء في كل مكان وفي أي مكان . وساعد ذلك على بلورة مناخ لرأى غربي لا مبالي تجاه قضية الديمقراطية في أفريقيا . وعلى الرغم من أنه من وقت لآخر كانت تثار قضية خرق حقوق الإنسان ، فخلال إدارة الرئيس كارتر في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال أثارت قضية خرق حقوق الإنسان في أفريقيا ، ولكن قضية الديمقراطية لم تشر أبداً . اللامبالاة الضمنية هذه تجاه الديمقراطية انطبقت حتى على منظمات حقوق الإنسان التي قامت بجهود مضنية للتحقيق في ونشر مخالفات حقوق الإنسان في أفريقيا ، فلقد بدا وبصورة لا يمكن فهمها وتفسيرها وكأن هذه المنظمات لم تقم بالربط بين اهتمامات حقوق الإنسان وبين عملية الديمقراطية "التحول الديمقراطي" .

إلا أن كل ذلك قد تغير خلال العقد الأخير من القرن العشرين ، فلقد أصبحت قضايا التحول الديمقراطي " الديمقراطية " وحقوق الإنسان تهيمن على اهتمامات العالم بأفريقيا ، وفي الواقع ، فإن الاهتمام والانشغال بعملية الديمقراطية في أفريقيا أصبح قويا بالدرجة التي جعلت البعض يشعرون بوجود عدم توازن جديد ومختلف . ولكن لماذا هذا الاهتمام المتزايد بعملية التحول الديمقراطي في أفريقيا ؟

بالتأكيد لقد ساهمت الثورة في أوروبا الشرقية في هذا التغيير من خلال إحساس الغرب بسلامة مواقفه وتفوق قيمه وحتمية انتصار الديمقراطية الغربية . فمع انتهاء الحرب الباردة أصبحت الديمقراطية والديمقراطية هي المهمة والرسالة الأساسية للغرب شعوراً بأن انتشارها سيعزز هيمنة القيم الغربية في جميع أنحاء العالم . وهكذا بدأ الغرب في اعتبار الديمقراطية موضوعاً مهماً ضمن الأجندة الأفريقية . كذلك ، فإن تغير اتجاهات الغرب تجاه الديمقراطية في أفريقيا استمد المزيد من الحوافز والدفع من خلال تزايد هامشية أفريقيا اقتصادياً واستراتيجياً ، فالمعروف أن الاقتصاد العالمي بدأ منذ فترة في التحول من إنتاج السلع إلى إنتاج الخدمات ، وهو اتجاه قلل من الأهمية الاقتصادية للمنتجات الأولية ، ولقد أدت هذه التغيرات إلى أن أصبحت الاقتصاديات الأفريقية الأولية أقل أهمية بالنسبة للاحتياجات الاقتصادية الحالية للبلدان الصناعية . من ناحية أخرى ، ومع انتهاء الحرب الباردة تضاعلت كذلك الأهمية الاستراتيجية لأفريقيا بالنسبة للغرب . ومع تسارع عملية الوحدة الأوروبية ، فإن القوى الاستعمارية السابقة وجدت أنه من الضروري التقليل من مستوى علاقاتها

* يتم استعمال مصطلحي الديمقراطية والتحول الديمقراطي للتعبير عن المعنى ذاته ، أي العمليات التي يتم من خلالها الانتقال والتحول إلى الديمقراطية .

الخاصة بمستعمراتها السابقة ، وهي علاقات أصبحت تبدو أقل فائدة ونفعاً عما كانت عليه في السابق.

إن تزايد هامشية أفريقيا اقتصاديا وإستراتيجيا أعطى للغرب فسحة أكثر لتوجيه علاقاته مع أفريقيا بصورة مختلفة . في الماضي بنى الغرب موقفا لا مباليا تجاه قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية في أفريقيا من أجل تجنب تعريض مصالحه الاقتصادية والإستراتيجية للخطر ، ومن أجل تسهيل الحصول على حلفاء في حربه ضد الشيوعية. لكن بمجرد تضاول أهمية هذه الانشغالات أصبح الغرب أكثر ميلا لوضع سياساته الأفريقية ضمن سياق اهتماماته بالديمقراطية وحقوق الإنسان .

إلا أنه في الوقت الذي يبدو فيه أن بعض دوافع عملية الديمقراطية في أفريقيا قد تأثرت بالبيئة الخارجية فإن الدافع الرئيسي نحو التحول الديمقراطي في أفريقيا نابع من الداخل ، فالراهن أن حركة الديمقراطية في أفريقيا مدفوعة بجذلية التخلف أكثر من أي شيء آخر ، إنها تتبع من نفس التناقضات التي تشكل أوضاع وظروف التسلمية السياسية في أفريقيا .

في الواقع ، إن احتمالات وإمكانات الديمقراطية في أفريقيا ترتبط بصورة حاسمة مع التجربة الاجتماعية للأفريقيين ومع مدى تلبية احتياجاتهم الإنسانية .

لذلك فإن هذه الورقة تحاول استكشاف مدى أهمية الديمقراطية للتنمية الاقتصادية والسياسية في أفريقيا ، ويستلزم هذا التعامل مع الديمقراطية باعتبارها أداة ووسيلة لتحقيق غايات وأهداف معينة وليست غاية وهدفا في حد ذاتها .

إن التساؤل حول إمكانات واحتمالات الديمقراطية في أفريقيا لا يمكن التعامل معه بمعزل عن فائدها ومنفعتاتها وأهميتها ضمن السياق الأفريقي . لقد تم الاقتراب من موضوع الديمقراطية في أفريقيا ، بصورة غير مباشرة ، من منظور الإدماج الاقتصادي والسياسي ومن منظور المطالبة باستقلال ثاني من سيطرة النخبة السياسية المستبدة والفاسدة ، إلا أن هناك كذلك جانبا منفعا وذرائعا كبيرا ومهما في الحركة الديمقراطية في أفريقيا ، حيث أن فائدة الديمقراطية مقاسة في إطار قيم واهتمامات وأولويات الشعوب الأفريقية ستحدد بدرجة كبيرة مدى قبول هذه الشعوب لها ونضالها من أجلها .

من هنا فإن الافتراض الأساسي لهذه الورقة هو أن العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في السياق الأفريقي هي علاقة جدلية لا يمكن التعامل مع أحدهما بمعزل عن الآخر ، وأن القضية تتمحور حول تزامن عمليتي التنمية والدمقرطة وليس في البحث عن أيهما له الأولوية على الآخر .

الديمقراطية والتسلطية والتنمية الاقتصادية :

من أهم الجوانب المثيرة للجدل والمتعلقة بمدى فائدة الديمقراطية هو التساؤل حول العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية ، هل تؤدي الديمقراطية إلى تسهيل التنمية الاقتصادية ؟ أم أنها قد تكون عاملاً معرقلاً لها على الأقل في المدى القصير ؟ هل من الأفضل للبلدان النامية بصفة عامة ، والبلدان الأفريقية بصفة خاصة أن تسعى لتحقيق التنمية في ظل نظم حكم تسلطية ؟ أم أن احتمالات وإمكانات التنمية ليس لها علاقة بالطبيعة الديمقراطية أو التسلطية لنظم الحكم (Bienen and Herbst 1966) .

يتبين من استعراض أدبيات الديمقراطية والتنمية في العقود الأخيرة وجود اتجاهين عريضين ومتناقضين فيما يتعلق بهذه التساؤلات . اتجاه يفترض وجود ارتباط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية ، واتجاه مضاد يرى ضرورة المقايضة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية (محمد زاهي المغربي 1998 : ص ص 252-255) .

الاتجاه الأول : الديمقراطية والتنمية الاقتصادية :

لأول وهلة وظاهرياً يبدو أن هناك معقولة ومصادقية للاتجاه الذي يربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية ، نظراً لأن أغنى بلدان العالم هي بلدان ديمقراطية . ولقد كان آدم سميث ، في كتابه ثروة الأمم أول من عبر عن هذا الاتجاه من خلال دعوته لليبرالية السياسية باعتبارها شرطاً ضرورياً للأداء الفعال للسوق الذي يعتبره محرك النمو الاقتصادي . بالنسبة لآدم سميث ، فإن الحكومة التي تحكم أقل ما يمكن هي أفضل حكومة ، فالحد الأدنى من الحكم يفضي إلى الحرية الفردية والمنافسة والكفاءة وإمكانات النمو الاقتصادي ، (AKE,2000:P.76) . إلا أن المعالجة العلمية الأكثر دقة وانتظاماً فيما يتعلق بالارتباط بين الديمقراطية والتنمية تبرز من خلال افتراضات وأطروحات عالم الاجتماع السياسي الأمريكي " ليبست (S.M Lipset) . وقدم ليبست أطروحته لأول مرة عام 1959 في مقالته الموسومة " بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية : التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية " . وفي عام 1960

نشر كتابه " الرجل السياسي ، Political Man " الذي يعتبر أشهر وأهم كتاب حول هذه الأطروحة. قام ليبست بدراسة عينات من بلدان من أقاليم مختلفة من العالم ووجد في كل مجموعة إقليمية تطابقا بين الديمقراطية وبين المستويات العليا من التنمية الاقتصادية ، وهذا التطابق كان ناتجا لعدة متغيرات اجتماعية . عليه فإن التنمية الاقتصادية ترتبط بازدياد التعليم والاتجاه نحو مزيد من المشاركة ، كما أنها تخفف من حدة التفاعلات السياسية وتخلق مصالح متقاطعة وانتمايات متعددة تعمل على تسهيل بناء الإجماع الديمقراطي والاستقرار السياسي . أخيرا فإن التنمية الاقتصادية ترتبط بنمو وحيوية الحياة الترابطية والمجتمع المدني .

يعتبر كتاب الرجل السياسي عملا رائدا مهما إلا أنه يعكس في نفس الوقت محدودية درجة تطور الدراسات الكمية ضمن علم الاجتماع السياسي في تلك الفترة . فلا توجد في منهجية الدراسة تحليلات إحصائية متقدمة ، ولم تحتو على عمليات الضبط والعزل المناسبة لتحديد الأهمية الدقيقة والمحددة للمتغيرات . وعلى الرغم من عدم وجود إثبات للعلاقات السببية في تلك الدراسة ، فإنه يبدو أن ليبست يفترض أن التنمية الاقتصادية هي التي أدت إلى الديمقراطية (Diamond,1992:P.451).

لقد تعرضت هذه الأطروحة للدراسة والتمحيص من وقت لآخر باستخدام منهجيات أكثر دقة وصرامة وأساليب إحصائية متقدمة ، ومن أمثلة هذه الدراسات دراسة كولمان (Coleman ,1960) التي أثبتت وجود ارتباط واعتماد متبادل بين الديمقراطية والتنمية إلا أنها لم تثبت وجود علاقات سببية . كذلك فإن كترائيت (Cutright,1963) وجد ارتباطا عاليا بين مؤشر الاستقرار السياسي " وبين مجموعة من أربعة مؤشرات للتنمية وهي " تطور وسائل الاتصال والحضرية والتعليم والتصنيع " . وقامت دراسات أخرى بمحاولة التحقق من العلاقات السببية التي افترضتها أطروحة ليبست الأصلية . فلقد توصل بوللين وجاكمان (Bollen- and Jakman,1985) إلى نفس النتيجة ، وذلك من خلال تحليل إحصائي متقدم لمجموعة من العوامل والمتغيرات التي تعتبر عادة من ضمن محددات الديمقراطية واكتشفا أن التنمية الاقتصادية هي المحدد الأكثر أهمية من المتغيرات الأخرى مجتمعة . ولقد تم تأكيد ذلك في دراسة لاحقة قام من خلالها كل من ليبست وسيونج وتوريز (lipset ,seong and Torres) بإعادة تحليل وتوسيع نطاق دراسات بوللين وجاكمان .

تمثل الدراسات المذكورة أعلاه مجرد عينة صغيرة من الأدبيات الكثيرة التي حاولت اختبار أطروحة ليبست وما أرتبط بها من مناقشات خلال العقود الماضية . وعلى الرغم من أنه قد تم التأكيد على وجود ارتباط بين التنمية الاقتصادية

والديمقراطية ، فإن أطروحة ليبست لا تساعدنا كثيراً في حل الإشكالية المتعلقة بما إذا كانت نظم الحكم الديمقراطية أو السلطوية أفضل لتحقيق التنمية الاقتصادية ، ويرجع ذلك إلى أن أطروحة ليبست كانت تستهدف إبراز أن المجتمعات المتقدمة اقتصادياً تميل إلى أن تصبح بلداناً ديمقراطية . وهذا شيء مختلف عن التساؤل حول ما إذا كانت نظم الحكم الديمقراطية أو السلطوية أكثر تحقيقاً وتعزيزاً للتنمية الاقتصادية .

بالنسبة لهذا التساؤل فإن التنمية الاقتصادية هي المتغير التابع ، أما بالنسبة لأطروحة ليبست فإن التنمية الاقتصادية هي المتغير المستقل والديمقراطية هي المتغير التابع . التساؤل المطروح أمامنا هو : هل أن احتمالات نجاح بلد أفريقي متخلف في تحقيق التنمية الاقتصادية أفضل في ظل نظام حكم ديمقراطي ؟ أو هل أن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب الإبقاء على نظام الحكم السلطوي ؟ أم أن طبيعة نظام الحكم -ديمقراطي أو سلطوي - ليس لها تأثير أو صلة بالتنمية الاقتصادية . في الواقع فإن أطروحة ليبست لا تجيب على هذه التساؤلات بصورة واضحة وقاطعة.

من ناحية أخرى ، قامت دراسات أخرى بمحاولة إثبات التأثير الإيجابي للديمقراطية على التنمية الاقتصادية، فلقد أشار جروسمان ونوح (Grossman and Noh 1988) إلى أن وجود نظام ديمقراطي يضمن خضوع الحاكمين للمساءلة أمام المحكومين مما يحفزهم على تخصيص الموارد بكفاءة وفعالية لضمان استمراريتهم في الحكم. وفي إطار مشابه بين زوبرت داهل في فترة مبكرة (Dahl 1971) أن الديمقراطية تضمن قيام الحكام بتوظيف الموارد بالطريقة التي تحقق النمو والإنتاج الأمثل . ويرى أولسون (Olson, 1991) أن النظام الديمقراطي يلزم الحكام بتجنب السعي نحو تحقيق مصالح ذاتية أنانية ، ويفرض عليهم وضع السياسات العامة التي تحقق النمو وتخدم المصلحة العامة ضماناً لاستمرار التأييد والقبول الشعبي .

قام بهالا (Bhala, 1994) بتقديم مدخل مختلف حول العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية. فهو يرى أن الديمقراطية شكل من أشكال الحكم يرتبط ارتباطاً قوياً بمفهوم الحرية ، وقام باختبار العلاقة بين التنمية الاقتصادية والحرية بجانبها (السياسي والاقتصادي) بدلاً من اختبار العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية . ويرى بهالا أنه نظراً لأن الدراسات السابقة لم تقم بعزل تأثير الحرية الاقتصادية فإنها لم تقم بتقدير العلاقة بين التنمية الاقتصادية والحرية السياسية بصورة مناسبة .

من ناحية أخرى أشار بهالا إلى احتمالية الارتباط المتزامن بين التنمية الاقتصادية وبين الحرية ، فلقد افترض أن الحرية تقضي إلى تنمية اقتصادية أكبر

والتي تؤدي بالتالي إلى المزيد من الحرية ، ولقد مثل هذه العلاقة المتزامنة بنماذج رياضية وتوصل إلى أنه " بغض النظر عن كيفية قياس الحرية وبغض النظر عن كيفية تعريف النمو ، فإن هناك علاقة إيجابية وقوية بين الاثنين " (Bhalla ,1994. P.6).

الاتجاه الثاني : التسلطية والتنمية الاقتصادية:

ما هو الوضع بالنسبة للعلاقة بين التنمية الاقتصادية والنظم التسلطية ؟ في واقع الأمر فإن الاتجاه الذي يفترض ضرورة وجود نظم تسلطية لتحقيق التنمية الاقتصادية في بلدان العالم الثالث يستند على مجموعة مختلفة من الحجج والآراء . وتركز بعض الدراسات على بحث العلاقة في إطار قضايا الاستهلاك والاستثمار ، فنجد أن هنتجتون (Huntington,1968) يرى أن الأفراد الفقراء ومحدودي الدخل – والذين يمثلون معظم سكان البلدان النامية – لا يستطيعون تأجيل الاستهلاك ، عليه ، فبالمدى الذي تمنح فيه الديمقراطية الفقراء الفرصة لتشكيل السياسة العامة ، فإن هذه السياسات ستكون متحيزة لصالح الاستهلاك الفوري وضد التوفير والاستثمار، مما سيؤدي إلى آثار سلبية على التنمية الاقتصادية.

وفي دراسة أخرى اقترح هنتجتون ونيلسون أن وجود نظام تسلطي قد يكون مرغوباً من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية ، وأنه يجب تقييد المشاركة السياسية، ولو مؤقتاً ، من أجل تسهيل تراكم رأس المال ، وتشجيع الاستثمار. (Huntington and Nelson, 1976) . ولقد وافق لا بالمبارا على ذلك (La Palombara, 1963:p57)، وأيده في ذلك زعيم سنغافورة (Lee Kwan yew) ، أحد أنجح البلدان النامية ، حيث قال :

"إنني لا أؤمن بأن الديمقراطية تفضي بالضرورة إلى التنمية ، إنني اعتقد أن ما يحتاجه أي بلد من أجل تحقيق التنمية هو الانضباط أكثر من الديمقراطية ، الإكثار من الديمقراطية يؤدي إلى عدم انضباط السلوكيات، وهذا ضار بالتنمية " (Ake,2000:P.80)

إن فرضية أن النظم التسلطية أكثر قدرة على تحقيق وتعزيز التنمية لم تتم دراستها بنفس الدقة والصرامة المنهجية التي تعرضت لها فرضية النظم الديمقراطية . فمعظم الدراسات كانت نظرية وانطباعية ، ولم تقدم نتائج قوية وقاطعة . في غالب الأحيان كان يتم الاستناد على تجربة اقتصاديات شرق آسيا بصورة غير دقيقة لدعم هذه الفرضية . ولقد أشار بهالا إلى هذه النواقص واقترح أنه يجب اختبار العلاقة بين الحرية والتنمية، وهذا يعنى التعامل مع مؤشر مركب يتكون على الأقل من عنصرين مهمين، سياسي واقتصادي . وهو يرى أن أحد أهم عوامل عدم الوضوح المتعلقة بتجربة شرق آسيا هو أننا عندما نقوم فقط بوصف هذه الأنظمة بأنها تسلطية ، فإن

ذلك يخفى الكثير من الأمور، نظراً لأنه في معظم هذه البلدان تعايشت درجات صغيرة نسبياً من الحرية السياسية مع درجات كبيرة نسبياً من الحرية الاقتصادية (Bhalla, 1994: P:29).

لكن لماذا يجب إعطاء هذه الميزة والأفضلية للنظم التسلطية ؟ هل يرجع ذلك إلى كونها العامل المشترك بين مجموعة من البلدان التي حققت نجاحات اقتصادية كبيرة ؟

يمكن الرد على ذلك بأن هناك العديد من البلدان التسلطية ،على سبيل المثال "معظم البلدان الأفريقية " ، التي لم تحقق أية نجاحات اقتصادية . هل يرتبط ذلك إذن بنوع معين وخاص من النظم التسلطية ؟ إذا كان الأمر كذلك، فما هو ذلك النوع ؟ وإذا كان الأمر متعلقاً بنوع معين وخاص من التسلطية فلماذا التعميم حول العلاقة بين النظم التسلطية والتنمية الاقتصادية بدلاً من التركيز على الخصائص المميزة لهذا النوع من التسلطية؟

لكن ما أهمية وعلاقة ذلك كله بأفريقيا ؟ قد يبدو السؤال غريباً نظراً لأن الجدل والنقاش يدور حول العلاقة بين قضيتين تمثلان انشغالاً قديماً ومستمراً في أفريقيا .مع ذلك فإن التساؤل يظل مهماً وذا علاقة . فافريقيا تعيش حالة مزمنة من التخلف الاقتصادي ، وأفريقيا تحكمها في معظم الحالات ، نظم حكم تسلطية بدأت أخيراً فقط بالتسليم لمطالب الديمقراطية . في الواقع ، وباستثناءات قليلة فإن أفريقيا لا تزال تناضل من أجل التغلب على إرث التسلطية السياسية ، وهو إرث ارتبط بتزايد الفقر والبؤس والتخلف .

في مثل هذه الظروف ليس هناك مجال لمناقشة مزايا التسلطية للتتة ، ليس لأن التسلطية قد أدت إلى كوارث سياسية واقتصادية فحسب ، ولكن أيضاً لأن أفريقيا تسارع الآن لتحقيق انبعاث سياسي وديمقراطي بدلاً من التشبث بتقاليد ونظم سياسية بالية تزيد من هامشيتها الاقتصادية والاستراتيجية بالنسبة لبقية العالم . لا يوجد أحد باستثناء القلة الذين يريدون التشبث بمقاليد السلطة والقوة المستغلة لا يتفق مع هذا الرأي . على العكس من ذلك فإن الاتجاه الغالب هو إلى جانب الديمقراطية ، والدليل على ذلك قوة وتسارع حركة الديمقراطية في أفريقيا إلى جانب بروز الاتفاق حول وجهة النظر التي ترى أن أفريقيا لا تستطيع التعامل مع أزمة التخلف دون احتضان الديمقراطية ، أو على أقل تقدير دون التخلي عن إرث التسلطية السياسية .

لقد تم التعبير عن هذا الموقف بصورة جلية خلال المؤتمر الذي عقدته أكثر من 500 منظمة من المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والحكومات بمدينة اروشا (Arusha) في تنزانيا (Tanzania) تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة

للأمم المتحدة في فبراير 1995 . ولقد تبنى المؤتمر " الميثاق الأفريقي للمشاركة الشعبية في التنمية والتحول " والذي تمحورت نقطته الأساسية حول أن غياب الديمقراطية هو السبب الرئيسي لأزمة التخلف المزمنة في أفريقيا (Ake, 2000: pp.82-83).

من ناحية أخرى تبنت منظمة الوحدة الأفريقية في اجتماعها بأديس أبابا خلال الفترة 9-11 يوليو 1995 إعلانا بعنوان " الوضع السياسي والاقتصادي - الاجتماعي في أفريقيا والتغيرات الجوهرية الجارية في العالم " ، وأقرت فيه بأن البيئة السياسية التي تضمن حقوق الإنسان وحكم القانون ستكون أكثر ملاءمة لخضوع الحكومات للمساءلة الشعبية ، وأن " العمليات السياسية المستندة على قاعدة شعبية ستضمن إقحام الجميع ... في جهد التنمية " (Ake, 2000: P.83).

من ناحية أخرى ، تبنت مؤسسات بريتون وودز (Breton Woods) وجهات نظر متشابهة ، ففي اجتماع عقد بواشنطن في أبريل 1995 ، أشار رئيس المصرف الدولي إلى أن الحكم الجيد هو الشرط الأساسي للانعاش الاقتصادي في أفريقيا. ولقد ركزت دراسة المصرف الدولي الموسومة " أفريقيا جنوب الصحراء : من الأزمة إلى النمو المستدام " على تبيان الحاجة إلى وجود المساءلة والمشاركة وبناء الإجماع والاتفاق العام من أجل تحقيق تنمية ناجحة (World Bank, 1989). ولقد تم تطوير هذه النظرة في دراسة أخرى للمصرف الدولي تحت عنوان " إدارة التنمية : بعد أو عامل الحكم " (World Bank , 1991).

تزامن الديمقراطية والتنمية في أفريقيا

هل يعنى كل ما سبق أن الاتجاه الآخر من الجدل الدائر ، والذي يفترض وجود ارتباطات بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية ، هو الأكثر علاقة وارتباطا بالأوضاع الأفريقية ؟ إن الأدلة التي قدمت في معرض التحليل حول التأثيرات السلبية والمدمرة للسلطوية قد تشير إلى ذلك . إلا أن العلاقة ليست بهذه البساطة والوضوح ، وذلك لأن أطروحة ليست والدراسات العديدة التي قامت بتطويرها ، كما لاحظنا ، تنظر إلى التنمية الاقتصادية باعتبارها المتغير المستقل والديمقراطية باعتبارها المتغير التابع ، وهذا يمثل إشكالية بالنسبة لأهميتها وارتباطها بالوضع في أفريقيا . فإفريقيا لا تسود فيها حاليا ، لا المتغيرات المستقلة ولا المتغيرات التابعة ، فهي ليست نامية اقتصاديا ، وليست ديمقراطية بعد ، بالإضافة إلى ذلك فهي ليست مجرد تسلطية .

الواقع أن أفريقيا ، وفيما يتعلق بهذه المتغيرات الثلاثة - التنمية ، الديمقراطية ،

السلطوية - تعتبر في مرحلة انتقالية ، بينما أن الجدل الدائر لا يتناول المرحلة الانتقالية ولا يسلط الضوء عليها. إلا أن الأدق والأكثر ملاءمة هو النظر إلى أفريقيا وفقاً لظروفها ومعطياتها ومعالجة الحقائق على أرض الواقع ، ويشمل ذلك اهتمامات وانشغالات الشعوب الأفريقية . إحدى هذه الحقائق هي ، بغض النظر عما قد يكشفه العلماء الاجتماعيون حول التفاعل بين التنمية الاقتصادية وبين النظم الديمقراطية والسلطوية ، أن الشعوب الأفريقية تناضل ، بدرجة معقولة من النجاح ، من أجل الديمقراطية والتحول الديمقراطي في مواجهة إرث طويل ومدمر من السلطوية السياسية.

إن الوضع الأفريقي معقد جداً ، حيث أن العناصر الحاسمة للنظام السياسي والنظام الاقتصادي هي في حالة انتقال ، هذا إلى جانب تزامن عملية الديمقراطية والتنمية الاقتصادية ، وهذه إشكالية مهمة جداً نظراً لعدم وجود تجربة سابقة يمكن الاستناد عليها ، حيث أن هذه العمليات قد تطورت في الغرب في مراحل متمايزة ومتعاقبة ، فاقدم حدثت التنمية الاقتصادية قبل البدء في عملية التحول الديمقراطي. فكيف يمكن تحقيق هذا التزامن نظرياً وعملياً اخذاً في الاعتبار تعقيدات العملية الانتقالية والتوترات والضغط المستمر للتخلف ، والتناقضات السياسية والاجتماعية السائدة في العديد من البلدان الأفريقية ؟

إن هذه الإشكالية المعقدة تسلط الضوء على محدودية إستراتيجيات التنمية التقليدية بالنسبة للوضع الأفريقي ، فهي لا تعكس ديناميات القوى الاجتماعية ، وهي لا تعبر أي انتباه للديمقراطية ، بالتالي فإنه يتم تهيمش الناس خلال السعي لتنميتهم . وهي تفترض أن الناس و " طرق حياتهم المتخلفة " هي العائق أمام تنميتهم. وهي تفترض ضمناً الفصل بين البعد الاقتصادي والبعد السياسي في التنمية ، وذلك على الرغم من التأكيد على عكس ذلك . وهي أخيراً تعبر اهتماماً قليلاً لحقائق الواقع الأفريقي ، وتميل للنظر إلى أفريقيا ليس كما هي واقعاً ، ولكن كما يمكن أن تكون وفقاً لتصورات وقيم هذه الاستراتيجيات .

إن معضلة التزامن لا يمكن حلها بدون معالجة هذه النواقص السائدة في إستراتيجية التنمية ، وهذا سيقودنا إلى نوع جديد بالكامل من إستراتيجيات التنمية . في الواقع ليست هذه هي المرة الأولى التي تم التعرض فيها لمشكلة التزامن ، فقد تم تحديدها في الكتابات التي ناقشت عملية المقايضة بين التنمية والديمقراطية ، وعند البحث عن طريق لتسريع التنمية الاقتصادية أثناء عملية التحول الديمقراطي. (Przeworski and Limongi 1994) ولعله من المفيد النظر في الكيفية التي حاول بها الفكر التنموي التقليدي معالجة هذه المشكلة ، والتي تمثلت في محاولة حل هذه الإشكالية دون العمل على التوليف بين العناصر التي تشكل المعضلة .

للتوضيح ، وخلال العقدين الماضيين ، تم اختزال استراتيجيات التنمية تقريبا بالكامل ضمن إطار برامج التعديل أو التكيف الهيكلي (Structural Adjustment Programmes). إن السمة المميزة لبرامج التعديل الهيكلي في أفريقيا تتمثل في الدرجة الصارمة من السياسات التقشفية : حظر كامل ومطلق على بعض السلع الأساسية ؛ عملية خصخصة ضخمة مرتبطة عادة بارتفاع حاد في الأسعار والبطالة ؛ تخفيض كبير في قيمة العملة المحلية ودرجة عالية من التضخم ؛ تخفيض كبير في الإنفاق الحكومي والذي كانت له آثار سلبية مدمرة على القطاع الاجتماعي . ليس من الصعب تصور تأثير هذه البرامج الجذرية على البلدان التي يعيش حوالي 40% من شعوبها تحت خط الفقر (Ake,2000).

في معظم الحالات، فإن نظم الحكم الأفريقية التي طبقت برامج التعديل الهيكلي كانت في السلطة لمدة طويلة ولم تكن تتمتع بالتأييد والقبول الشعبي ، لأنها هي التي خلقت الظروف والأوضاع التي حتمت ضرورة برامج التعديل الهيكلي في المقام الأول . في الغالب ، فإن معظم المعارضة الشديدة لبرامج التعديل الهيكلي في أفريقيا ، لم تكن موجهة ضد الأساس المنطقي أو التعليل العقلاني لهذه البرامج ، ولكن أساساً ضد القيادات والزعامات السياسية التي لم تعد قادرة على خلق أية ثقة في قدرتها على تحسين الأوضاع والأحوال السيئة لشعوبها .

لم تساعد هذه الظروف القادة الأفريقيين على بناء الإجماع والاتفاق العام ، إلى جانب ذلك ، فإن وكالات التنمية الدولية ، في معظمها ، لم تشجعهم على القيام بذلك. بدلا من ذلك فقد حثت على وطالبت بوجود الإرادة السياسية لتطبيق هذه البرامج. الواقع إن الظروف لم تكن غير مشجعة للتشاور وبناء الإجماع والوافق العام فحسب ، ولكن أيضا كان هناك افتراض قوى بأنه من غير المرغوب مناقشة برامج التعديل الهيكلي أو البحث عن تفويض ديمقراطي لتطبيقها ، بافتراض أن المواطنين لن يقبلوها بسبب مشاقها ومصاعبها ، لهذا فإن سياسات الإصلاح الاقتصادي قد تم وضعها خارج نطاق الشرعية الديمقراطية ، وتم اعتبارها أمراً يجب فرضه ، وهذا ما حدث بالفعل .

ولعل هذا هو السبب الرئيسي في وجود اهتمام كبير بموضوع التعويض (Compensation) والمتمثل في الدعم المالي الدولي للبلدان التي تطبق برامج الإصلاح الاقتصادي . وتم اعتبار ذلك وسيلة للتوفيق بين سياسة الإصلاح الاقتصادي والدمقرطة، بافتراض ضرورة دعم النظم الإصلاحية بسخاء حتى يمكن التخفيف من مشاق برامج التقشف ومنعها من التسبب في ثورة شعبية ضد النظام الإصلاحي ، بافتراض أن احتمالات نجاح الديمقراطية تتضاءل في ظروف التقشف الاقتصادي التي

تقود الناس للبحث عن حلول تسلطية.

إلا أن هذا الحل يتجاهل حقيقة أنه نظراً لفساد وعدم كفاءة نظم الحكم فإن هذه المساعدات المالية لن تستفيد منها الطبقات الأكثر تضرراً من السياسات النكشفية ، ولكنها في الغالب ستذهب إلى الحكام المتسلطين وأعوانهم . الأهم من ذلك إن هذا التصور يقلل من قيمة ومعنى الديمقراطية. إن كيفية رد فعل الناس تجاه النكشف الاقتصادي سيعتمد أساساً على كيفية تطبيقه ، من يتحمل عبئه ومن يشارك فيه، وما هو السياق السياسي لإدارته ويشمل ذلك شرعية صانعي القرار وقبول المواطنين لهم. وبالتالي ، فإنه ليس من المحتمل أن يؤدي النكشف إلى ثورة ضد نظام الحكم إذا تم فرضه من خلال تفويض ديمقراطي ، وإذا تم اعتبار أن أعباءه موزعة بعدالة ، وأن الرأي العام لا يعتبر الذين في موقع السلطة مسؤولين عن التسبب في الظروف التي استلزمت سياسات النكشف الاقتصادي ، وأن صانعي القرار يتمتعون بثقة وقبول الشعب.

إن المشكلة الرئيسية في الفكر التنموي التقليدي والممارسة التنموية التقليدية هي الفصل بين البعدين السياسي والاقتصادي ، واعتبار وجود تعارض بين التنمية والديمقراطية ، مما يعبر عن فهم سطحي للثنتين معاً. ضمن سياق هذا الفكر التقليدي فإنه من غير الممكن التعامل مع التساؤل المتعلق بمدى منفعة وفائدة الديمقراطية ، لأن هذا المدخل متحيز تجاه تهميش الديمقراطية وجعلها منافساً للتنمية .

إذن ، كيف يمكن الاقتراب من معضلة التزامن بحيث يمكن إبراز العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في السياق الأفريقي ، إلى جانب الإجابة عن التساؤل حول فائدة الديمقراطية كأداة ووسيلة لتحقيق غايات أعظم ؟.

بداية ، من الأهمية بمكان النظر إلى هاتين القيمتين — الديمقراطية والتنمية — باعتبارهما لحظتين جدليتين قابلتين للتوليف ، التوليف الحقيقي الذي يخلق كلا جديداً . ولن يتحقق هذا التوليف إلا من خلال الجمع بين مفهومين أساسيين: ديمقراطية التنمية وتنمية الديمقراطية ، أي تعميق التجربة الديمقراطية في كل مجال . ويؤدي هذا إلى

إيجاد استراتيجيات تنموية مختلفة اختلافاً جذرياً عن ، وأكثر ملاءمة من ، إستراتيجيات التنمية التي تم تطبيقها في السياق الأفريقي دون أي أثر حقيقي وإيجابي لا على الديمقراطية ولا على التنمية.

ولكن ما الذي يعنيه تعبير ديمقراطية التنمية وما الفرق الذي يحدثه ؟ إنه يعنى، ببساطة ، أن الناس هم الذين يسيطرون على عملية تنميتهم ، التي تصبح أساساً أمراً يقومون به تجاه أنفسهم وتجاه ظروفهم بدلاً من أن تكون شيئاً يعمل به آخرون من أجلهم، أي أن تصبح التنمية خبرة معاشة في الحياة اليومية للشعوب الأفريقية . إجرائياً وعملياً، فإن ذلك يعنى أن الناس يصبحون هم أدوات ووسائل التنمية إلى جانب كونهم هدفها وغايتها النهائية .

لكن لكي يصبح الناس أدوات ووسائل التنمية ، أي أن يصبحوا مسؤولين عن تحديد ما تعنيه التنمية وما هي القيم التي تقوم بتعظيمها، فيجب أن تكون لهم السيطرة النهائية والأخيرة على عملية صنع السياسات العامة .

هذا يعنى أن الناس هم المسؤولون عن تحديد كيفية المضي بعملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي . وهذا يعنى أيضاً أن الناس يصبحون أدوات ووسائل التنمية إذا صارت طاقاتهم وقدراتهم هي المحرك الذي يقود عملية التنمية من خلال ترسيخ فكرة الاعتماد على الذات والمسؤوليات الفردية بصورة جادة . وهذا يعنى ، أخيراً أنه إذا كان الناس هم هدف وغاية التنمية ، فإن مصالحهم ورفاهيتهم تصبح هي مقياس كل الأشياء، القانون الأسمى للتنمية .

الراهن إن التنمية في أفريقيا ، بسبب خاصيتها غير الديمقراطية ، كانت ممارسة في الاغتراب . ما حدث كان في الواقع تنمية ضد الناس : هجوم على ثقافتهم ضمن تصور خاطئ للمعركة ضد التخلف ؛ إجراءات قاسية مثل برامج التعديل الهيكلي التي تضر بالناس وتحطم الوفاق الاجتماعي ؛ وسياسات أبوية تقوض الإحساس والثقة بالذات لدى الناس. إن الاستراتيجيات السائدة تميل إلى افتراض أن الناس وطرق حياتهم هي " العائق " أمام التنمية . ولكن إذا تم اعتبار أن الناس هم " المشكلة " ، فإنه يتم تحويل عملية التنمية عن مسارها وتصبح ممارسة في الاغتراب . التنمية الديمقراطية تنتظر إلى الناس كما هم وليس كما يجب أن يكونوا وفقاً لتصورات وقيم خارجية ، وتحاول تحديد كيف يمكن أن يتحرك الناس إلى الأمام بطاقتهم ووفقاً لقيمهم (Ake,2000:pp87-88) .

من ناحية أخرى ، فإن طبيعة الدولة والعملية السياسية في أفريقيا تستوجب ضرورة عملية التحول الديمقراطي وضرورة ديمقراطية عملية التنمية وتبرز بصورة واضحة المشاكل السياسية للتنمية في أفريقيا ، الأمر الذي لم يتعرض له الجدل العام حول الديمقراطية والتسلطية والتنمية الاقتصادية .

فمن جانب ، ترك الاستعمار لأفريقيا إرثا كانت فيه للدولة سيطرة شبه مطلقة على المجتمع وعلى الاقتصاد ، ولكنها ظلت ملكا خاصا للحكام ، ونظرا لوقوع الدولة تحت سيطرة مصالح معينة بدلا من ارتفاعها فوق كل المصالح في المجتمع فإنها أصبحت نقيض الجوهر الحقيقي للدولة وعناصرها المادي " استقلاليتها النسبية" ، فهي لم تستطع التعبير عن أو خلق هوية جماعية مشتركة لرعاياها ، وهي لم تستطع التوسط بفعالية في الصراع الاجتماعي بين المصالح الفردية المتنازعة لأنها هي الأخرى كانت تمثل مصلحة فردية . بدلا من التوسط في الصراع ، أصبحت مسرحا للحرب ، حرب من أجل السيطرة والاستحواذ على مصادر القوة الضخمة التي تحوزها (مايرون فينر ، 1988 ص ص: 111-143) .

من جانب آخر فإن العملية السياسية في معظم البلدان الأفريقية ، في مرحلة ما بعد الاستعمار ، أصبحت نقيضا لجوهرها ، فبدلا من أن تصبح العملية التي يتم من خلالها تجميع المصالح المتنافرة وتحديد المصالح المشتركة والسعي نحو أهداف جماعية ، تحولت العملية السياسية إلى حرب من الجميع ضد الجميع . ونظرا لأن السياسة تدهورت إلى حالة حرب ، فإنها أنتجت أيضا أشكالا حكومية وقيادات سياسية ملائمة لهذه الخاصية . من هنا جاء تكرارية الحكم العسكري والتسلطي . وأدى ذلك إلى نتائج مدمرة على التنمية الاقتصادية في أفريقيا . بداية ، فإن ذلك يعنى عدم وجود مجتمع قومي ، فقط جماعات تتنافس للسيطرة على الدولة . وهذا الوضع يلغى تماما أي احتمال لتطوير وتنفيذ مشروع قومي ، بما في ذلك التنمية . وعندما تبذل جهود لتحقيق التنمية ، فإن السياسات التنموية تتعرقل بسبب التناقضات الاجتماعية والسياسية وبسبب عدم تعبير السياسات العامة عن الاحتياجات الاجتماعية . (مايرون فينر ، 1998 . ص ص 140-142) .

إن الصراع غير القانوني من أجل السلطة والاستعمال القسري للسلطة من قبل أولئك الذين يسيطرون على الدولة ضد المصالح والفئات الأخرى يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي المزمن ، بما له من آثار سلبية ومدمرة على عملية التنمية الاقتصادية . على سبيل المثال ، أدى عدم الاستقرار والقمع السياسي إلى هجرة العديد من العقول والكفاءات التي تحتاجها عملية التنمية ، كما أدى إلى هروب رؤوس الأموال اللازمة لعملية التنمية ، بما في ذلك أموال الذين كانوا يسيطرون على السلطة أمثال موبوتو وغيرهم الذين كانوا يشعرون بأن ثرواتهن لن تكون آمنة داخل بلدانهم إذا ما فقدوا السلطة .

إن شكل ومحتوى دولة ما بعد الاستعمار في أفريقيا ، والتفاعلات السياسية

المرتبطة بها تعمل على تجذير وإدامة التخلف ، وإن عملية الديمقراطية ستساعد على التقليل من هذه الاختلالات في وظيفة الدولة وفي العملية السياسية .

الخاتمة : عود على بدء :

هل يجب أن تسعى أفريقيا إلى تحقيق الديمقراطية ، أو أنه يجب أن تسعى أولاً إلى تحقيق التنمية؟ لقد لاحظنا في الصفحات السابقة وجود مدرسة فكرية تجادل بأن السعي نحو الديمقراطية لا جدوى منه نظراً لمستوى الفقر الذي تزرع تحته أفريقيا، وأنه من الأفضل التركيز على التنمية ، أو على الأقل القضاء على الفقر أولاً. ولقد تبين لنا أن هذه النظرة كان لها تأثير مهم ولاقت تأييداً قوياً في البلدان الصناعية الغربية وبين وكالات التنمية الدولية ، وعلى وجه الخصوص مؤسسات بريتون وودز . وكان هذا هو مضمون النزعة نحو إعطاء الإصلاح الاقتصادي أولوية أعلى من الديمقراطية . وكانت الاهتمامات تركز على ضمان توفر أداء حكومي أفضل أكثر من تركيزها على الديمقراطية ، وتم تعريف الأداء الحكومي الأفضل إجرائياً على أنه يعنى الشفافية والاستقرار والحد من الفساد ووجود المساءلة " بمعناها المحاسبي وليس بمعنى السيادة الشعبية " .

تجدر الإشارة هنا إلى أنه في الوقت الذي تستلزم فيه الديمقراطية وجود أداء حكومي أفضل ، فإن الأداء الحكومي الأفضل لا يتطلب بالضرورة وجود نظام ديمقراطي ، على العكس من ذلك ، ووفقاً لتجربة العديد من البلدان وبالذات بلدان شرق آسيا، فإن الأداء الحكومي متوافق ومتسق تماماً مع التسلطية السياسية . في التحليل الأخير ، فإن السبب الذي دعا إلى الاهتمام بالأداء الحكومي الجيد لم يكن السعي نحو تحقيق الديمقراطية إنما السعي نحو تحقيق التنمية الاقتصادية . والمضامين الواضحة لذلك هي أن التنمية الاقتصادية صارت لها الأولوية على عملية التحول الديمقراطي . لكن في الوقت الذي يمكن فيه القول بأن التنمية الاقتصادية ضرورية لجعل الديمقراطية ممكنة ، فإنه من الخطأ القول بأن الاهتمام يجب أن يتحول من عملية الديمقراطية والتركيز على هذا الشرط الذي يجعلها ممكنة . ينشأ هذا الخطأ من الافتراضات السطحية حول مسببات أزمة التخلف في أفريقيا وحول علاقة العامل الاقتصادي بالعامل السياسي . ما أصبح واضحاً بصورة متزايدة هو أن الأوضاع السياسية في أفريقيا هي التي أدت إلى تعميق التخلف . وربما هذا هو السبب الرئيسي الذي جعل الغرب ووكالات التنمية الدولية ومؤسسات بريتون وودز تبدأ في التراجع عن مواقفها التقليدية تجاه التنمية التي تستبعد وتتجاهل البعد السياسي ، وفي إدراك أهمية مواجهة الشروط السياسية للتنمية .

ولقد برز هذا التغير بوضوح في دراسات المصرف الدولي التي أشرنا إليها في موضع سابق ، مما أدى إلى هيمنة النظرة التي ترى أن التنمية الاقتصادية تتطلب التركيز على خلق الشروط السياسية التي تجعل تحقيقها ممكناً . كما أكد على ذلك عدد كبير من الوثائق الرسمية التي صدرت عن وكالات التنمية التابعة للأمم المتحدة والتي توصلت إلي أن الديمقراطية جوهرية لتحسين الأداء التنموي . هذا إلى جانب تأييد البلدان الغربية المانحة لهذا الاتجاه . ومن هنا برز مفهوم "المشروطة السياسية Political Conditionality "

هكذا ، فإن وجهة النظر التي ترى أن أفريقيا تحتاج إلى أن تسعى إلى التنمية الاقتصادية أولاً أصبحت الآن فكرة مجردة وغير ذات صلة في ضوء الحقائق الواضحة على الأرض الأفريقية . إحدى هذه الحقائق هي أن الناس يطالبون بالتنمية ولكنهم يطالبون أيضاً ، في نفس الوقت وبالإصرار ذاته ، بالديمقراطية . إنهم يرون أن الأمرين مرتبطان ويعتقدون أنه من الجوهري والضروري تحقيقهما معاً . ولكن إذا سلمنا بأن أفريقيا تحتاج التنمية والديمقراطية معاً وفي نفس الوقت ، فهل يمكن تحقيقهما معاً ، وكيف يمكن أن يتحقق ذلك ؟

إن الطريق لتحقيق التنمية الاقتصادية والدمقرطة في نفس الوقت وبالتزامن يتعين في تحويل العمليتين إلى عملية واحدة عن طريق جعل التنمية الاقتصادية عملية تحول ديمقراطي ، وذلك عن طريق تمكين "empower" المواطن الأفريقي العادي من السيطرة على عملية صنع القرار .

إن ثنائية التنمية الاقتصادية والدمقرطة قد نشأت لأنه قد تم تصوير التنمية الاقتصادية تصويراً خاطئاً وتم تشويهها ، بحيث أصبحت ممارسة في الاغتراب بدلاً من كونها تجربة انعتاق ، وبالتالي كونها مشروعاً ديمقراطياً يمنح للمواطن الأفريقي "استقلاله الثاني" من قمع وفساد نظم الحكم السلطوية بعد أن نال "استقلاله الأول" من سيطرة القوى الاستعمارية الغربية .

إن التنمية في جوهرها هي عملية تحقيق للذات ولن تكون كذلك إلا إذا كان المواطن الأفريقي العادي هو أداة التنمية وغايتها النهائية في نفس الوقت . إن التنمية الذاتية للمواطن الأفريقي العادي هي الديمقراطية في أقوى وأعظم صورها .

مراجع البحث

- أ- مراجع باللغة العربية :
- 1- المغيربي ، محمد زاهي ، قراءات في السياسة المقارنة : قضايا منهجية ومداخل نظرية ، الطبعة الثانية ، بنغازي : منشورات جامعة قاريونس ، 1998.
 - 2- فينر، مايرون ، " التغير السياسي : آسيا ، أفريقيا ، الشرق الاوسط " في محمد زاهي المغيربي (محرر) ، التنمية السياسية والسياسة المقارنة : قراءات مختارة ، بنغازي : منشورات جامعة قاريونس ، 1998 .
- ب- مراجع باللغة الانجليزية :
- 1- Ake, claude, **The Feasibility of Democracy in Africa**, Dakar: council for the Development of Social Science Research in Africa, 2000 .
 - 2- Bhalla, S.S., " Freedom and Economic Growth : A virtuous Cycle" , paper presented in **Democracy's Victory and Crisis : A Nobel Symposium**, Uppsala University , August 27-30,1994. Quoted in Ake, Op. Cit.
 - 3- Bienen , Henry and Herbst, Jeffrey, " The Relationship between Political and Economic Reform in Africa " , **Comparative Politics** , Vol. 29,No.1 October 1996, pp.23-42.
 - 4- Bollen, K. and Jackman, R., " Political Democracy and the Size Distribution of income " , **American Sociological Review** 50, 1985, pp. 438-457.
 - 5- Coleman, J.S., " The Politics of Sub- Sahara Africa", in G.A. Almond and J.S. Coleman ceds.) **Politics of the Developing Areas**, Princeton : Princeton University Press, 1960.

- 6- Cutright, P. "National Political Development : Measurement and Analysis ", **American Sociological Review**, 28,1963,pp. 253-264.
- 7- Dahl, R.A. **Polyarchy : Participation and Opposition**, New Haven : Yale University Press, 1971.
- 8- Diamond , L., " Promoting Democracy ", **Foreign Policy** , 87, Summer 1992. pp. 30-31
- 9- Grossman , H.I. and Noh, S.I., **Proprietary Public Finance , Political Competition and Regulation**, IMF Seminar Series, No. 8, 1988. Quoted in Ake , Op. Cit.
- 10- Huntington, S.P., **Political Order in Changing Societies** , New Haven : Yale University Press, 1968.
- 11- Huntington, S.P. and Nelson, J.M., **No Easy Choice : Political Participation in Developing Countries** , Cambridge, Mass. : Harvard University Press, 1976
- 12- La Palombara, J. (ed.), **Bureaucracy and Political Development**, Princeton : Princeton University Press, 1963.
- 13- Lipset, S.M. ," Some Social Requisites of Democracy : Economic Development and Political Legitimacy ", **American Political Science Review** , 53,1959, pp. 69-105.
- 14- Lipset, S.M., **Political Man : The Social Bases of Politics** , Garden City, New York : Doubleday. 1960.
- 15- Lipset, S.M., Seong, K.R. and Torres, J.C., " A Comparative Analysis of the Social Requisites of Democracy". Unpublished paper, Hoover Institution , Stanford University , 1991. Quoted in Ake, Op.Cit.
- 16- Przeworsky, A. and Limongi, F.," Democracy and Development ", paper presented in **Democracy's Victory and Crisis: Nobel Symposium** , August 27-30 1994. Quoted in Ake, Op.Cit.
- 17- World Bank, **Sub – Sahara Africa : From Crisis to Sustainable Growth** , Washington , D.C. : World Bank . 1989. Quoted in Ake, Op. Cit.
- 18- World Bank, **Managing Development : The Governance Dimension**, Washington , D.C.: World Bank , 1991. Quoted in Ake, Op.Cit.